

---

مصرف الإنماء  
(شركة مساهمة سعودية عامة)

بازل 3 المحور الثالث - الإفصاح المتعلق بالسنة المالية 2013

---

## 1. لمحة عامة

يتوافق المحور الثالث من الإفصاح الخاص بالسنة المالية لمصرف الإنماء ("المصرف") المنتهية في 31 ديسمبر 2013 مع متطلبات الإفصاح الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي ("المحور الثالث") والقائمة على المبادئ التوجيهية الصادرة عن لجنة بازل للإشراف البنكي .

## 2. نطاق التطبيق

تم إعداد هذا التقرير بعد التوحيد الكامل للمصرف والشركات التالية التابعة والمملوكة له بالكامل ("المصرف")

الشركة التابعة	ملكية المصرف	تاريخ الإنشاء
شركة الإنماء للاستثمار	%100	7 جمادى الثاني 1430 الموافق 31 مايو 2009
شركة التنوير العقارية	%100	24 شعبان 1430 الموافق 15 أغسطس 2009

## 3. وسيلة وموقع الإفصاح

يتم تناول المحور الثالث من الإفصاح الخاص بالمصرف في التقارير المالية (القسم الخاص ببازل 3 وذلك في موقع المصرف الإلكتروني ([www.alinma.com](http://www.alinma.com)) وكتقرير منفصل في التقارير المالية السنوية بعد الإيضاحات الخاصة بالبيانات المالية.

## 4. أسس وتكرار الإفصاح

تم إعداد هذا المستند الخاص بالمحور الثالث للإفصاح بشكل متوافق مع المبادئ التوجيهية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي بخصوص المحور الثالث ويجب أن يقرأ جنباً إلى جنب مع البيانات المالية للمصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013. يتم الإبلاغ عن متطلبات الإفصاح النوعي بشكل سنوي.

## 5. هيكل رأس المال

يبلغ رأس مال المصرف المصرح به 15.000.000.000 ريال يتكون من 1.5 مليار سهم بقيمة إسمية تبلغ 10 ريال سعودي للسهم الواحد، اعتباراً من 31 ديسمبر 2013 بلغت حقوق المساهمين 16.831 ريال سعودي.

## 1.5 الشركات التابعة والشقيقة

**شركة الإنماء للاستثمار:** يوجد مقر الشركة بمدينة الرياض ويشمل الترخيص الممنوح لها العمل في مجال الأوراق المالية بصفة أصيل ووكيل بالإضافة إلى تقديم خدمات التعهد والحفظ والترتيب والاستشارات وإدارة الأصول.

**شركة التنوير العقارية:** يوجد مقر الشركة بمدينة الرياض وتم تأسيسها كذراع للمصرف بهدف تسهيل عمليات تمويل الرهن العقاري وتحفظ الشركة فقط بملكية العقارات التي يتم تقديمها للمصرف كضمان مقابل التمويل

التجاري المقدم منه. يبلغ رأس مال الشركة المصرح به 100.000 ريال سعودي وقد تم الاكتتاب فيه بالكامل من قبل المصرف.

**شركة طوكيو مارين السعودية:** يقع مقر الشركة بمدينة جدة ويشمل الترخيص الممنوح لها القيام بأعمال التأمين المتوافق مع الأحكام الشرعية وموجهات مؤسسة النقد العربي السعودي. يملك المصرف 28.75% من رأس مال الشركة البالغ 200 مليون ريال سعودي. بدأت الشركة عملياتها التجارية في 18 يونيو 2012.

2.5 إمكانية تحويل رأس المال  
لا توجد قيود أو عوائق رئيسية أخرى على تحويل الأموال أو رأس المال النظامي داخل المجموعة.

## 6. كفاية رأس المال

يبين الجدول التالي المناهج المختلفة المعتمدة بالمصرف لحساب متطلبات رأس المال بموجب بازل 2-3 فيما يتعلق بمختلف أنواع المخاطر بموجب المحور الأول:

مخاطر الائتمان	مخاطر السوق	المخاطر التشغيلية
المنهج المعياري	المنهج المعياري	المنهج الأساسي

بالنسبة للمخاطر التشغيلية فإن المصرف يعتبر حالياً في مرحلة التحول من المنهج الأساسي إلى المنهج المعياري ، حيث قام المصرف بعمل برنامج تجريبي خلال الربع الثالث والربع الرابع من عام 2013 لإحتساب مخاطر رأس المال طبقاً لكل من المنهج الأساسي والمنهج المعياري ، وقد خلص المصرف للنتائج التالية في هذا الشأن :

- ان مخاطر رأس المال التشغيلية طبقاً للمنهج المعياري تعتبر أقل بشكل ضئيل مقارنة بالمنهج الأساسي.

-طبقاً للمنهج المعياري فإن الأعباء الرأسمالية تحمل على قطاعات الأعمال ( يحمل الجزء الأكبر على قطاع مصرفية الشركات )

هذا وسوف يقوم المصرف بالحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي فيما يتعلق بتطبيق المنهج المعياري لعام 2014 ، وسوف يستمر المصرف في تجميع البيانات التاريخية الخاصة بالخسائر التشغيلية لمقارنتها بتلك المحملة لقطاعات الأعمال وذلك من أجل الإعداد لتطبيق منهج القياس المتقدم الذي يخطط المصرف لتطبيقه في المدى الطويل.

لقد بلغ معدل كفاية رأس مال المصرف مانسبته 28.37 % في 31 ديسمبر 2013..

## 7. إدارة رأس المال

يعتبر الوضع القوي لرأس المال عامل ضروري لاستراتيجية أعمال المصرف ووضعه التنافسي. تركز استراتيجية المصرف الخاصة برأس المال على الاستقرار طويل الأمد والذي يهدف إلى بناء الأنشطة المصرفية الأساسية والاستثمار فيها.

يسعى المصرف للمحافظة على مستويات كافية لرأس المال لتحقيق الأهداف:

ت

- حمل المخاطر الأساسية لأعمال المصرف

- تحسين النمو

- الوفاء بمتطلبات رأس المال التي تنشأ بسبب صدمات السوق وظروف الضغط.

يتم وضع خطط العمل والخطط الاستراتيجية والتقييم الداخلي لرأس المال بشكل سنوي وتغطي فترة 3 سنوات على الأقل. تضمن تلك الخطط تقييم المخاطر القائمة على سياسة قابلية المصرف لتحمل المخاطر والمحافظة على مستويات كافية لرأس المال لدعم استراتيجية المصرف. يضع ما سبق التالي في الاعتبار:

- نمو الأنشطة الرئيسية للتمويل والاستثمار بناء على خطط الأعمال الخاصة بمختلف وحدات العمل (مصرفية الشركات - بما في ذلك الشركات المتوسطة والصغيرة - والتجزئة والخزينة)؛

- هيكل ومصادر التمويل والمطلوبات وحقوق المساهمين لدعم نمو الموجودات مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى المحافظة على وضع قوي للسيولة بناء على موجّهات بازل 3.

- المحافظة على متطلبات رأس المال النظامي ومعدلات كفاية رأس المال.

8. عملية التقييم الداخلي لرأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف

تتناول عملية التقييم الداخلي لرأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف العديد من القضايا مثل التخطيط لرأس المال وتقييم كافة أنواع المخاطر الجوهرية وتحليل متطلبات رأس المال وفقاً لمختلف سيناريوهات الضغط ورأس المال المطلوب لتغطية كافة المخاطر الجوهرية الناشئة عن البيانات الحالية والمستقبلية للعمل والتنظيم الداخلي وطرق إدارة ما سبق على أساس مستمر.

يتم، على مستوى المجموعة، تقييم الكفاية الكلية لرأس المال من خلال الإطار العام لعملية التقييم الداخلي لرأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف والتي تم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة في فبراير 2011. نتيجة لذلك، قام المصرف بتحديد المخاطر الجوهرية وتقييم مستويات رأس المال بما يتفق مع تلك المخاطر.

يحدد الإطار العام لعملية التقييم الداخلي لرأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف المستوى المطلوب لرأس المال لدعم الأنشطة الحالية والمتوقعة للمجموعة المتعلقة برأس المال في ظل الظروف العادية وظروف الضغط. يتم إصدار التقرير الخاص بعملية التقييم الداخلي لرأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف بشكل سنوي ويتم اعتماده من قبل لجنة إدارة المخاطر واللجنة التنفيذية/مجلس الإدارة.

1.8 التقييم الشامل للمخاطر وفقاً للإطار العام لعملية التقييم الداخلي لرأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف  
يتم تحديد وقياس الأنواع التالية للمخاطر وفقاً لمنهج التقييم الداخلي لرأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف:

- المخاطر التي يتم استخلاصها بموجب المحور الأول لبازل 3 (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل)
- المخاطر التي لا يتم استخلاصها بالكامل بموجب المحور الأول لبازل 3 (المخاطر المتبقية)
- المخاطر التي لا يتم وضعها في الاعتبار في المحور الأول لبازل 3 (مخاطر معدل الأرباح في السجلات المصرفية ومخاطر السيولة ومخاطر العمل والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة ومخاطر الإقتصاد الكلي ومخاطر تركيز الائتمان)
- العوامل الخارجية وتشمل التغيرات في البيئة الاقتصادية والأنظمة.

2.8 تقييم مخاطر المحور الأول والمحور الثاني في ظل بازل 3 :

يقوم المصرف بتحديد وقياس المخاطر الخاصة به باستخدام مناهج تم اختبارها بشكل مناسب وتم اعتبارها مقبولة في الصناعة المصرفية.

في حال كانت المخاطر صعبة التحديد والقياس بسبب عدم وجود تقنيات مقبولة بشكل عام لتحديد وقياس المخاطر، يتم الاستعانة بأراء الخبراء لتحديد حجم وأهمية المخاطر. تركز عملية التقييم الداخلي لرأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف بعد ذلك على الضوابط النوعية في إدارة تلك المخاطر

الجوهريّة والغير قابلة للتحديد والقياس في الإطار العام للحوكمة المعمول بها من قبل المصرف. تشمل تلك القياسات النوعية ما يلي:

- طرق حوكمة ملائمة من خلال لجنة إدارة المخاطر واللجنة التنفيذية
- نظم وإجراءات وضوابط داخلية ملائمة
- استراتيجيات فعالة للتخفيف من المخاطر
- رصد وإبلاغ مستمر من خلال منابر مختلف اللجان والإدارة.

### 3.8 اختبار الضغط

بدأ برنامج المصرف الخاص باختبار الضغط في العام 2012 وهو مضمن في إجراءات إدارة المخاطر ورأس المال. يعمل البرنامج كأداة متقدمة للمخاطر ورأس المال لفهم واستيعاب المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف في الظروف الصعبة نوعاً ما والتي قد تنشأ بسبب عوامل اقتصادية كلية واستراتيجية وسياسية وأخرى تتعلق ببيئة العمل.

وفقاً لسياسة المصرف الخاصة باختبار الضغط، والذي تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة في سبتمبر 2012، يتم وضع نماذج للآثار السالبة المحتملة لسيناريوهات الضغط على ربحية المصرف وجودة الموجودات والسيولة والموجودات المرجحة المخاطر وكفاية رأس المال.

ويمكن القول بشكل أكثر تحديداً أن برنامج اختبار الضغط قد تم تصميمه بهدف قياس مرونة ، ملاءة ، سيولة وربحية مصرف الإنماء في حالات إختبارات الضغط المختلفة ، واستنادا الى طبيعة عامل المخاطر فان تأثير اختبار الضغط حيثما ينطبق ذلك يتم قياسه طبقا للعوامل الآتية بالمصرف :

- جودة الموجودات : الزيادة/النقص في قيمة الموجودات المتعثرة التي تقاس من حيث النسبة الى تمويل الموجودات .
- الربحية : الزيادة/النقص بحساب الربح/الخسارة .
- كفاية رأس المال : وتقاس من حيث التغيرات في القيمة الإجمالية لرأس المال ونسبة كفاية رأس المال .
- موقف السيولة : وتقاس من حيث التغيرات في المؤشرات الرئيسية للسيولة .

تضم مجموعة العمل الخاصة باختبار الضغط مختلف فرق العمل في إدارة المخاطر وتقوم بوضع تقارير اختبار الضغط على جدول أعمال الإدارة العليا ولجان مجلس الإدارة (لجنة إدارة المخاطر واللجنة التنفيذية) كما تناقش النتائج مع الجهات النظامية خلال الاجتماعات السنوية الثنائية.

### 9. إدارة المخاطر

تتغير بيئة المخاطر بشكل مستمر ويعزى ذلك لمجموعة من العوامل التي تتراوح ما بين مستوى المعاملات إلى الأحداث ذات الصلة بالاقتصاد الكلي الأمر الذي يستلزم الرصد والتقييم المستمر. مثلت المبادرات التي تمت بموجب برنامج بازل محفز ومساهم رئيسي في تعزيز ممارسات إدارة المخاطر في المصرف. تم إعداد الإطار العام لإدارة المخاطر خلال العام المالي 2011 والعام المالي 2012 لمواجهة التحديات والعوامل المشار إليها آنفاً كجزء من برنامج بازل.

## المبادئ العامة الستة للمصرف الخاصة بإدارة المخاطر

تحدد تلك المبادئ الأسس الرئيسية للمساءلة والاستقلالية والهيكل والنطاق.

1. يقوم منهج إدارة المخاطر على ثلاث خطوط دفاع هي وحدات العمل الخاصة بتحمل المخاطر ووحدات مراقبة المخاطر ووحدّة المراجعة الداخلية.

2. تعتبر وحدات تحمل المخاطر مسؤولة عن الإدارة اليومية للمخاطر الملازمة لأنشطة عملها بينما تعتبر وحدات مراقبة المخاطر مسؤولة عن إعداد الأطر الخاصة بإدارة المخاطر ووضع الأدوات والمناهج التي تهدف إلى تحديد وقياس ورصد ومراقبة واختبار المخاطر. تعتبر وحدّة المراجعة الداخلية وحدّة تكميلية وتقوم بتقديم ضمانات تتعلق بفعالية منهج إدارة المخاطر.

3. تضطلع إدارة المخاطر بالمصرف من خلال المدير العام للمخاطر ومدير الائتمان ومدراء مخاطر الائتمان بمسؤولية مراجعة الاعتماد والتوقيع المشترك (من خلال لجنة الائتمان) على جميع المقترحات الرئيسية المتعلقة بالائتمان والتي يتم إعدادها والإشراف عليها والتوصية بها من قبل وحدّة العمل. إضافة إلى ما سبق، تزود إدارة المخاطر جميع الإدارات ووحدات العمل بالاستشارات ذات الصلة بالمخاطر وعلى وجه التحديد الفئات الرئيسية للمخاطر وتشمل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل والمخاطر المتعلقة بالصناعة المصرفية والتي تجري مناقشتها في المحور الثاني من نظام بازل.

4. تضمن إدارة المخاطر أن سياسات المصرف الأساسية الخاصة بالمخاطر متسقة ومحدثة بالإضافة إلى أنها تحدد مستوى تحمل المخاطر من خلال السياسة المعتمدة لقابلية المصرف لتحمل المخاطر. تعتبر إدارة المخاطر مسؤولة أيضاً عن تطبيق مختلف سياسات المخاطر وقرارات العمل ذات الصلة التي يفوضها بها مجلس الإدارة.

5. تعتبر إدارة المخاطر مستقلة، من الناحية الوظيفية والتنظيمية، عن وحدات العمل والوحدات الأخرى المنوط بها تحمل المخاطر بالمصرف.

6. يتحمل مجلس إدارة المصرف، عبر اللجنة التنفيذية ولجنة الموجودات والمطلوبات ، ولجنة إدارة المخاطر مسؤولية الإشراف على المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف.

## 10. السياسة الخاصة بقابلية المصرف لتحمل المخاطر

تضع السياسة الخاصة بقابلية المصرف لتحمل المخاطر، والتي تم اعتمادها من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة إدارة المخاطر واللجنة التنفيذية، في الاعتبار مقدرة المصرف على تحمل المخاطر والمركز المالي المطلوب بناء على الموجهات المؤسسية والنظامية وقوة الأرباح الأساسية وسمعة المصرف وعلامته التجارية. تحدد تلك السياسة أيضاً التدابير الرئيسية للمخاطر ذات الصلة بالمصرف والتي يتم إبلاغ لجنة إدارة المخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات واللجنة التنفيذية بها بشكل دوري من خلال مؤشرات قياس المخاطر للمراجعة وإتخاذ ما يلزم.

### 1.10 إدارة مخاطر الائتمان

تشير قابلية المصرف لتحمل المخاطر فيما يتعلق بمخاطر الائتمان إلى حجم المخاطر التي يكون المصرف على استعداد لتحملها خلال سعيه لتحقيق أهدافه الاستراتيجية. تنشأ مخاطر الائتمان عندما يتعامل المصرف مع

متعهد أو طرف آخر ويفشل ذلك المتعهد أو الطرف الآخر في الوفاء بالتزاماته بموجب الاتفاقية المبرمة بينه وبين المصرف. يقوم المصرف، للتخفيف من مخاطر الائتمان، بإجراء تقصي شامل عن المتعهد أو الآخر بتحليل المعلومات الكمية والنوعية الخاصة بهما والتي تكون في العادة معلومات تتعلق بأوضاعهما المالية أو العملية. يستخدم المصرف أدوات تقييم داخلية لتحديد تصنيف المخاطر الخاصة بالمتعهد والطرف الآخر وتعكس تلك الأدوات تقييم المصرف لإمكانية حدوث إخلال من جانب المتعهد أو الطرف الآخر. يستفيد المصرف كذلك من التصنيفات التي تجريها كبرى وكالات التصنيف كلما كانت متاحة.

يطلع موظفو مخاطر الائتمان ومدير الائتمان ومدير عام المخاطر بالمهام ذات الصلة بمراقبة مخاطر الائتمان وذلك من خلال المراقبة والتقييم المستمر لقدرة المتعهد أو الطرف الآخر على الوفاء بالتزاماتهما من خلال برنامج منظم للاستدعاء أو الزيارات التي تتم لمواقع المشروع والمراجعة الرسمية السنوية للوضع المالي والعملي للمتعهد والطرف الآخر. تهدف الإجراءات الخاصة بالائتمان إلى التحديد المبكر للمشكلات واعتماد إجراءات معالجة فعالة عند الضرورة لحماية مصالح المصرف. يتم وضع قيود إضافية حسب نوع المعاملة والفترة وشروط الدفع والشروط المسبقة واللاحقة كما يقوم المصرف بتخفيف المخاطر الائتمانية التي قد يتعرض لها بطلب ضمانات ملموسة عند الضرورة.

يسعى المصرف أيضاً إلى مراقبة مخاطر المحفظة وغيرها من المخاطر التي تنشأ بسبب التركيز الذي يتأثر ببعض العوامل مثل الأنشطة الاقتصادية والجغرافيا والضمانات وتصنيف المخاطر. يسعى المصرف، للتخفيف من مخاطر التركيز، إلى تنويع محافظه باستقطاب عملاء من مختلف القطاعات الاقتصادية وتنويع التمويل من خلال تلبية مختلف الاحتياجات التمويلية لعملائه سواء كانت تمويل قصير المدى لرأس المال العامل أو تمويل طويل المدى لنفقات رأس المال والمشاريع. تقوم مجموعة المخاطر بمراقبة المتعهد وعمليات تركيز التمويل في قطاعات معينة بشكل ربع سنوي على الأقل من خلال مؤشرات قياس المخاطر، وتتم مراجعة تلك العمليات بشكل منتظم من قبل مدير الائتمان ومدير عام المخاطر ومدير عام مصرفية الشركات. وتتم مراقبة عمليات التركيز من حيث مصادر التمويل عن طريق ادارة الخزنة ، مخاطر السوق ولجنة الموجودات والمطلوبات ، كما تتم متابعة استراتيجيات التنويع من حيث تقليل الاعتماد على المزودين الرئيسيين بالمال بشكل منتظم. هذا وتتم مراقبة عمليات التركيز في محافظ التمويل التالية بشكل مستمر:

- قطاعات الأعمال
- القطاعات الاقتصادية
- مجموعات العملاء/المتعهد/الطرف الآخر
- المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية
- تصنيف المخاطر
- أنواع الضمانات (وعلى وجه التحديد الضمانات العقارية).

يقوم المصرف بتحديث سياسات الائتمان الخاصة به بشكل مستمر لتعكس الواقع الاقتصادي والقانوني وواقع السوق.



## 2.10 إدارة مخاطر السوق

يتأثر استعداد المصرف لتحمل المخاطر بعدة عوامل تشمل تقلب السوق واتجاهات العمل والعوامل ذات الصلة بالاقتصاد الكلي والعوامل الذاتية. يتم إدارة وتضمين ما سبق من خلال حدود وسياسات إدارة مخاطر السوق ذات الصلة التي تخضع للإطار العام لإدارة المخاطر والتعليمات النظامية المعتمدة. يقوم المصرف بالبرصد المستمر لمخاطر السوق من خلال قياس وتحديد متطلبات رأس المال الخاص به ومخاطر معدل الأرباح ومخاطر العملات وكذلك من خلال ضمان أن إدارة الخزينة تعمل داخل حدود الاستثمار الخاصة بالخزينة. تخضع عملية تحمل المخاطر التي تغطي مخاطر السوق إلى العوامل التالية:

- معدل كفاية رأس المال.
- معدل السيولة المطلوب من مؤسسة النقد العربي السعودي.
- صافي المعدل الثابت للتمويل.
- نسبة التمويل مقابل الودائع.
- تركيز تمويل الشركات .
- تركيز مصادر التمويل.

## 3.10 إدارة مخاطر التشغيل

يتم تناول تحمل مخاطر التشغيل الخاصة بالمصرف في سياسة تحمل المخاطر ويتم التعبير عنها من خلال المعايير والحدود التالية كجزء من الممارسة نصف السنوية لاختبار الضغط:

- أ. الأثر والأهمية من حيث الحدود
- ب. تحمل المخاطر والحد الأدنى المسموح به للمخاطر والذي يعكس درجة تحمل المصرف للمخاطر المقبولة والخسائر التشغيلية
- ت. المعلومات والبيانات لأغراض تحديد المخاطر والخسائر التشغيلية الجوهرية.

يتعين على أي قطاع من قطاعات الأعمال أو الدعم وضع المؤشرات الرئيسية للمخاطر الخاصة به لدعم تحمل المصرف للمخاطر وتعمل إدارة مخاطر التشغيل والسياسات والإجراءات الموضوعية على تسهيل تلك المؤشرات.

## 11. مخاطر الائتمان

### 1.11 لمحة عامة

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم قدرة المتعهد أو الطرف الآخر الذي تم التعاقد معه من قبل المصرف على الوفاء بالتزاماته التعاقدية وفقاً للشروط التي تم الاتفاق عليها. تتضمن مخاطر الائتمان كذلك المخاطر التي تنشأ خلال تسوية المعاملات.

الوحدات الرئيسية في المصرف المسؤولة عن تحمل مخاطر الائتمان هي:

- مجموعة مصرفية الشركات.
- مجموعة التجزئة المصرفية.

• مجموعة الخزينة.

قامت كل وحدة من الوحدات المسؤولة عن تحمل مخاطر الائتمان بوضع سياسات وموجهات معينة تنظم مهام تحمل مخاطر الائتمان الخاصة بها ويتم إدراج تلك السياسات والموجهات في مستندات سياسة المخاطر الخاصة بمجموعة مصرفية الشركات ومجموعة التجزئة المصرفية ومجموعة الخزينة.

2.11 الأحكام الخاصة بالقروض/التمويل:

يقوم المصرف بوضع الأحكام الخاصة بالقروض والتمويل وفقاً للموجهات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي. تبعاً لذلك، يقوم المصرف بوضع أحكام محددة للحسابات الرديئة بناء على تقييم احتمال عدم وفاء متعهد معين بالتزاماته. يقوم المصرف أيضاً بوضع أحكام عامة تتعلق بالأصول المتبقية للمحفظة بناء على تقييم احتمال حدوث إخلال وبالتالي حدوث خسائر. تتم مراجعة واعتماد الاستراتيجيات الدورية للأحكام المحددة والعامّة من قبل مدير الائتمان ومدير عام المخاطر ومدراء وحدات العمل ومدير عام المجموعة المالية والرئيس التنفيذي.

12. مخاطر السوق

1.12 مقدمة

تتمثل مخاطر السوق في تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لمؤسسة مالية ما بسبب حدوث تغيرات في السوق مثل أسعار الأسهم ومعدلات الأرباح وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار السلع.

2.12 إدارة مخاطر السوق

تعتبر لجنة الموجودات والمطلوبات مسؤولة، وفقاً للتفويض الممنوح لها من قبل مجلس الإدارة، عن السياسات والضوابط والحدود المطبقة في إدارة مخاطر السوق. للمصرف سياسة معتمدة لمخاطر الخزينة تحدد بوضوح السياسات والإجراءات والحدود الخاصة بالتعرض لمخاطر السوق.

يتمثل الهدف الرئيسي في إدارة تقلبات الأرباح وإبلاغ الإدارة العليا للمصرف ولجنة إدارة المخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات ومجلس الإدارة بالمخاطر المتعلقة بالسوق والسيولة.

1.2.12 مخاطر العملة

تتمثل مخاطر العملة في تدني قيمة الأصول المالية التي يتم تقييمها بالعملات الأجنبية أو ارتفاع قيمة المطلوبات المالية التي يتم تقييمها بالعملات الأجنبية. وضعت سياسة مخاطر الخزينة حدود لاصافي دخل المراكز حسب فئات العملات حيث أن هناك حدود للدولار الأمريكي والعملات الخليجية وغيرها من العملات. للمصرف تعرض طفيف لمخاطر صرف العملات الأجنبية ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى تقييم أصوله ومطلوباته بالريال السعودي وبشكل أقل بالدولار الأمريكي أو العملات المرتبطة بالدولار الأمريكي.

2.2.12 مخاطر الاستثمار في الأسهم

تشير مخاطر الاستثمار في الأسهم إلى تدني القيمة العادلة للسهم ويقوم المصرف بمراقبة المحافظ الاستثمارية وتعديل الأسهم المتاحة للبيع تبعاً للقيمة السائدة في السوق ومعالجة الفرق في حقوق المساهمين أو قائمة الدخل.

### 3.12 متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق

يحتسب المصرف الحد الأدنى من متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق وذلك باستخدام المنهج المعياري. يعمل رأس المال كاحتياطي مالي لمواجهة المخاطر لتحمل أي تقلبات عكسية في مخاطر السوق. تمثل مخاطر معدل الأرباح ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر السيولة المخاطر الرئيسية التي تعرضت لها أنشطة المصرف.

### 4.12 اختبار الضغط

يقوم المصرف بإجراء اختبار الضغط بشكل نصف سنوي لتقييم الخسائر المحتملة. يتسنى للمصرف، من خلال تقييم حجم الخسائر الغير متوقعة، فهم واستيعاب المعلومات المتعلقة بالمخاطر والتعرض المحتمل لأحداث غير عادية في أسواق غير عادية باستخدام سيناريوهات متعددة واتخاذ التدابير المناسبة. يتم تحديث وإعادة تحديد تلك السيناريوهات على أساس مستمر لعكس الأوضاع الراهنة بالسوق. يتم إبلاغ الإدارة العليا ولجنة إدارة المخاطر واللجنة التنفيذية بنتائج اختبار الضغط لتسهيل وإدارة المخاطر بمزيد من الشفافية.

### 13. المخاطر التشغيلية

تتمثل المخاطر التشغيلية في الخسارة التي تنشأ بسبب فشل العمليات الداخلية أو الموظفين أو الأنظمة أو بسبب أحداث خارجية. تنشأ المخاطر التشغيلية في جميع وحدات المصرف ومن أي نشاط تقريباً. تستثنى من المخاطر التشغيلية مخاطر الائتمان وهي المخاطر التي تنشأ بسبب الصفقات المالية التي يتم إبرامها مع متعهدين أو أطراف ثالثة ويفشل المتعهد أو الطرف الثالث في الوفاء بالتزاماته بموجب تلك الصفقات. للمصرف فريق عمل مستقل لمخاطر التشغيل يعمل تحت مظلة مجموعة إدارة المخاطر وتتمثل مهامه في رصد ومراقبة المخاطر التشغيلية للمصرف ويتم تنفيذ تلك المهام وفقاً للسياسة الخاصة بمخاطر التشغيل. تم إنشاء الإطار العام لبيئة العمل والضوابط الداخلية كجزء من برنامج ERM بهدف تنظيم عملية تقييم وتخفيف المخاطر التشغيلية وقد قام المصرف بتطبيق ضوابط استمرارية الأعمال وإجراءات الحماية من الكوارث مما سيقلل من المخاطر التشغيلية المحتملة.

### 1.13 إدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية

تم تصميم الإطار العام لإدارة مخاطر التشغيل بشكل يضمن المحافظة على استقلالية إدارة المخاطر عن مجموعات العمل الأخرى بالمصرف ذات الصلة بالمخاطر وقد تم التفاهم بين الجانبين على السماح لفريق إدارة مخاطر التشغيل بتسهيل تحديد وقياس وتقييم المخاطر والضوابط ذات الصلة بما في ذلك توثيق ومتابعة الخطط الخاصة بتحمل المخاطر أو التخفيف منها مع الإبقاء على مسؤولية إدارة العمل داخل كل مجموعة للمجموعة نفسها.

قام فريق إدارة المخاطر التشغيلية خلال العام المنصرم بجمع بيانات متخصصة خلال الاجتماعات التي تم عقدها مع مدراء قطاعات الأعمال والإدارة العليا بهدف الحصول على فهم واضح لاتجاهات الأعمال من خلال الحصول على الأهداف الاستراتيجية للقطاع ذو الصلة. تم إعداد هذا المنهج لربط اتجاهات الإدارة بتحمل مخاطر التشغيل المحددة والمعلومات الخاصة بالمخاطر.

تم إعداد وتنفيذ برنامج توعوي متكامل عن المخاطر شمل جميع الوحدات ذات الصلة وذلك قبل البدء في تحديد وتقييم المخاطر.

تم كذلك التوصل إلى بيانات محددة عن المخاطر تغطي جميع وحدات الأعمال والدعم وتتضمن المخاطر الرئيسية والجوهرية وذلك بعد إجراء تقييم واختبار شامل للضوابط ذات الصلة وتم عمل تمثيل بياني لتلك البيانات بالتشاور مع إدارات قطاعات الأعمال بهدف تنبيهها للمخاطر الرئيسية والهامة التي تتطلب إجراء إداري ذو أولوية قصوى.

المناهج الرئيسية المستخدمة في إدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية هي:

#### 1.1.13 التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط

يتم إعداد وتحديث سجل المخاطر وخطط العمل ذات الصلة بشكل منتظم. تتضمن دورة المراجعة التشاور مع الإدارة العليا للبحث عن الاتجاهات الخاصة بقبول وإجراءات الحماية من المخاطر ويشمل ذلك القرار الخاص بمراجعة وتحسين بيئة الضوابط.

يتم مراقبة التقدم الذي يتم إحرازه في خطط العمل الخاصة بتخفيف المخاطر وتغيير مؤشر القياس في التمثيل البياني لها كما يتم مناقشة ما سبق مع الإدارة المعنية.

#### 2.1.13 المؤشرات الرئيسية للمخاطر

تم تنظيم سلسلة من ورش العمل لإصدار أول قائمة من المؤشرات الرئيسية للمخاطر. يتم تحديد وتقييم تلك المؤشرات حسب طبيعتها وبالتنسيق مع الإدارات المعنية بالمصرف. تضمنت عملية إصدار تلك القائمة تحديد وسائل جمع البيانات المطلوبة وتحليل وإدارة التوقعات الخاصة بالمؤشرات التي تم تحديدها كحد أدنى مقبول للإشارات التحذيرية بالإضافة إلى توحيد ودمج المؤشرات التي تستلزم اتخاذ قرار بشأنها على مستوى المصرف. يسعى المصرف إلى تحسين قائمة المؤشرات الرئيسية للمخاطر حتى تصبح ملائمة للعمل.

#### 3.1.13 إدارة بيانات الخسائر التشغيلية

يقوم فريق العمل الخاص بالمخاطر التشغيلية بحفظ سجل شامل لكافة الخسائر والوقائع الخاصة بالمخاطر التشغيلية والتي ترتبط ببيانات وسجل المخاطر الرئيسي وتوجيه إدارة العمل لقيادة جهودها الخاصة بتحسين الضوابط والخدمات والمنتجات ذات الصلة بتلك الضوابط. يتم الإبلاغ عن تلك الخسائر والوقائع وفقاً للموجهات ذات الصلة الواردة في بازل 3.

#### 4.1.13 إدارة استمرارية الأعمال

قام المصرف بوضع برنامج متكامل لإدارة استمرارية الأعمال يركز على بناء القدرات الخاصة باستمرارية ومعالجة الموجودات والعمليات الرئيسية. تم هيكلة البرنامج وفقاً للمعايير العالمية وعلى أساس أفضل الممارسات ومتطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي ويشمل نطاق البرنامج ما يلي:

- إدارة الأزمات والاستجابة لها.
- الأمن والسلامة
- استمرارية الموظفين

• معالجة الأعمال

• إجراءات الحماية من الكوارث الخاصة بتقنية المعلومات.

برنامج المصرف الخاص باستمرارية الأعمال مستمر ويتم مراجعته بشكل منتظم من قبل أصحاب المصلحة داخل المصرف وخارجه ويؤدي ذلك إلى تعزيز جاهزية المصرف لإدارة الآثار السالبة والتعامل معها وحماية الموجودات الأساسية والمضي قدماً في العمليات المهمة ويترتب على كل ما سبق تقليل الآثار السالبة وتعزيز الأداء والسمعة والالتزام بالمتطلبات النظامية.

5.1.13 إسناد الأعمال لجهات خارجية

التزاماً بتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي المتعلقة بإسناد الأعمال لجهات خارجية، يشترك فريق العمل الخاص بإدارة مخاطر التشغيل في مراجعة تقييم المخاطر المترتبة على إسناد الأنشطة الجوهرية للمصرف لجهات خارجية ويشمل ذلك مراجعة المخاطر التشغيلية ومتطلبات استمرارية الأعمال المرتبطة بالأنشطة التي يتم إسنادها لجهات خارجية.

6.1.13 إدارة مكافحة التزوير

قام المصرف بوضع برنامج لمكافحة التزوير بإشراف إدارة مخاطر التشغيل وبالتنسيق مع أصحاب المصلحة بالمصرف بهدف منع وتقليل الخسائر الناتجة عن التزوير الداخلي والخارجي إلى أدنى حد ممكن. تم كذلك تنفيذ برنامج توعوي خاص بمكافحة التزوير على نطاق واسع ويقوم المصرف في الوقت الحالي بتقييم برنامج مكافحة التزوير وسيتم ربطه بالمعلومات المتاحة عن المخاطر.

2.13 قياس الأعباء الرأس مالية لمخاطر التشغيل

يتم احتساب الأعباء الرأس مالية لمخاطر التشغيل باستخدام منهج المؤشر الأساسي حسب أنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي وبازل 3. يطبق منهج المؤشر الأساسي لاحتساب الأعباء الرأس مالية لمخاطر التشغيل ألفا 15% على متوسط الدخل الإجمالي الإيجابي الذي تم تحقيقه من قبل المصرف خلال السنوات الثلاثة الماضية. يسعى المصرف إلى الانتقال إلى المنهج المعياري لاحتساب الأعباء الرأس مالية لمخاطر التشغيل في عام 2014. وفي هذا الصدد فسوف يقوم المصرف بالحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي لتطبيق المنهج المعياري في عام 2014. وسوف يستمر المصرف في تجميع البيانات التاريخية للخسائر التشغيلية ومقارنتها مع رأس المال المخصص لقطاعات الأعمال وذلك استعداداً لتطبيق منهج القياس المتقدم والمخطط له في المدى الطويل.

14. مخاطر عدم الالتزام بالأحكام الشرعية

يتعرض المصرف بحكم أنه مصرف إسلامي إلى مخاطر عدم الالتزام بالأحكام الشرعية. قام المصرف بإنشاء هيئة شرعية مستقلة ووحدة رقابة شرعية بهدف رصد تلك المخاطر.

1.14 حوكمة الشريعة

تم إنشاء الإطار العام للالتزام بالأحكام الشرعية لتمكين المصرف من تبليغ استراتيجياته الخاصة بإدارة المخاطر ذات الصلة بالالتزام بالأحكام الشرعية من قبل جميع الإدارات وفقاً للمبادئ الشرعية. يتألف الإطار العام للالتزام

بالأحكام الشرعية من هيكل حوكمة الشريعة والأنظمة والعمليات والضوابط التي تطلع بها كافة إدارات المجموعة ويتم تنفيذ حوكمة الشريعة من خلال الإدارات التالية:

- المراجعة الشرعية
- الاستشارات والبحوث
- التدقيق الشرعي

#### 2.14 الهيئة الشرعية

تخضع عمليات أي مصرف إسلامي لأحكام الشريعة الإسلامية والتي تنص على وجوب قيام أي مصرف إسلامي بإنشاء هيئة استشارية شرعية لتقديم استشارات للمصرف تتعلق بعملياته لضمان عدم تضمنها لأي عنصر مخالف للأحكام الشرعية.

تعتبر الهيئة الشرعية مسؤولة عن التالي:

- تقديم الاستشارات للهيئة في المسائل الشرعية ذات الصلة بالعمليات
- المصادقة على دليل ونظام الالتزام الشرعي
- تقديم الاستشارة للمصرف بخصوص حساب وتوزيع الزكاة
- تقديم المساعدة للأطراف الثالثة في المسائل الشرعية
- تقديم الرأي الشرعي في كافة الموضوعات التي يتم إحالتها لها.

#### 3.14 معالجة الإيرادات الغير متوافق مع الأحكام الشرعية

تم إنشاء هيكل للإبلاغ عن ومعالجة الدخول غير المتوافقة مع الشريعة أو من المحتمل أن تصبح كذلك وتتضمن المقاييس الرئيسية المعتمدة من قبل المصرف لإدارة مخاطر عدم الالتزام بالأحكام الشرعية تطبيق الإجراءات التالية:

- التوعية والاتصال.
- التحديد والتقييم.
- التخفيف والمراقبة.
- الإبلاغ.

#### 15. مخاطر السيولة

تتمثل في المخاطر الناجمة عن عدم قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية التي يتم تسويتها من خلال السداد النقدي أو الموجودات المالية الأخرى. من الممكن أن تنشأ مخاطر السيولة بسبب اضطرابات السوق أو عمليات التخفيض الائتماني والتي قد تتسبب في تجفيف بعض مصادر التمويل. تسعى الإدارة جاهدة لتنويع مصادر التمويل وتقييم الموجودات آخذة السيولة في الاعتبار بالإضافة إلى الاحتفاظ برصيد كافي من النقد ومعادلاته للتقليل من مخاطر السيولة.

أحدثت الأزمة المالية العالمية الأخيرة تغييراً كبيراً في النظم الخاصة بمخاطر السيولة والإشراف عليها في المؤسسات المالية. تماشياً مع متطلبات بازل 3 الخاصة بإدارة مخاطر السيولة، يتم استخدام معدلان لإدارة مخاطر السيولة هما: معدل تغطية السيولة والمعدل الصافي والثابت للتمويل.

1.15 منهج إدارة مخاطر السيولة

تضمن وحدة دعم أعمال الخزينة، من خلال الإدارة اليومية للسيولة وجود أرصدة تمويل كافية للوفاء بالمدفوعات اليومية وتسوية الالتزامات في تواريخ استحقاقها.

تشمل عملية إدارة مخاطر السيولة كذلك ما يلي:

- الاحتفاظ باحتياطي كافي من السيولة كحماية من أي اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية
- إدارة التدفقات النقدية على المدى الطويل والقصير من خلال تقرير الاستحقاق وغيره من المؤشرات
- مراقبة تركيز المودعين على مستوى المصرف لتجنب الاعتماد الزائد على كبار الممولين
- تنوع مصادر التمويل لضمان وجود مزيج مناسب من التمويل
- ضمان الاحتفاظ بمعدلات السيولة المطلوبة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي ومعدل تغطية السيولة والمعدل الصافي والثابت للتمويل في الحد الأدنى المطلوب
- إجراء اختبار ضغط خاص بالسيولة مرتين في العام وفقاً لمختلف السيناريوهات كجزء من التحكم في السيولة لاختبار فاعلية ومثانة الخطط.

تغطي سياسة المخاطر الخاصة بالخزينة، والتي تخضع لمراجعة واعتماد لجنة الموجودات والمطلوبات، كافة السياسات والإجراءات ذات الصلة بالسيولة.

تماشياً مع قانون مراقبة البنوك الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يحتفظ المصرف بوديعة نظامية لدى المؤسسة تبلغ 7% من إجمالي الودائع تحت الطلب و 4% من الاستثمارات لأجل الخاصة بالعملاء، كما يحتفظ المصرف باحتياطي نقدي لا يقل عن 20% من الودائع على هيئة نقد وموجودات مالية يمكن تسيلها في مدة لا تتجاوز 30 يوماً. للمصرف المقدرة على زيادة الأموال المودعة ليوم واحد من خلال تسهيلات ترتيب استثماري خاص مع مؤسسة النقد العربي السعودي (أي مرابحة مع المؤسسة).

#### 16. مخاطر معدل الأرباح في الدفاتر المصرفية

تنشأ مخاطر معدل الأرباح بسبب التغير في معدلات الأرباح والتي تؤثر في القيم العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لمعدل الأرباح الذي يتأثر بالأدوات المالية في الدفاتر المصرفية.

1.16 تأثر الدخل بالموجودات والالتزامات والبنود غير المدرجة في الميزانية العمومية.

يقوم المصرف بإدارة عمليات التعرض لآثار مختلف المخاطر المرتبطة بالتذبذب في المستويات السائدة لمعدلات الأرباح على مركزه المالي وتدفقاته النقدية. يستخدم المصرف نظام السايبر للإقراض كسعر فائدة أساسي لمختلف الاستحقاقات. تقوم الخزينة بتقديم تكلفة هامشية للنقد في الأوقات التي لا يعبر فيها سعر الفائدة الأساسي عن الصفقات الفعلية في السوق. يفرض المصرف معدلات الأرباح حسب تواريخ استحقاق القرض حيث يتم فرض معدلات ربح عالية على التمويل طويل المدى.

#### 17. مخاطر الإقتصاد الكلى ودورة الأعمال

ان مخاطر الإقتصاد الكلى ودورة الأعمال هو مؤشر المخاطر التى ستؤدى بدورها لزيادة أنواع المخاطر الأخرى مثل الإئتمان ، السوق والسيولة، ولقد قام المصرف بتقييم هذه المخاطر باستخدام الإفتراضات الواقعية التى تستند الى الجوانب التحليلية. ان النشاط الرئيسى للمصرف هو التمويل ، ولذلك فانه من المفترض ان تأثير مثل هذه المخاطر سوف ينصب بصفة رئيسة على مخاطر الإئتمان.

#### 18. المخاطر الإستراتيجية

تشير المخاطر الإستراتيجية للمصرف الى المخاطر المرتبطة بايرادات وأرباح المصرف والتي تنتج عن القرارات الإستراتيجية والتغيرات فى أحوال الأعمال والتنفيذ الخاطى للقرارات . وهكذا فإن المخاطر الإستراتيجية تنتج عن أسباب خارجية وكذلك تطبيق استراتيجية غير صحيحة ، وخيارات تتسبب فى خسائر للمصرف فى شكل انخفاض قيمة حقوق المساهمين وخسارة الإيرادات .....الخ.  
قام المصرف بتقييم مخاطر إستراتيجيته مستندا الى منهج تقييم محافظ آخذا فى الحسبان الإعتبارات والعوامل المرتبطة بعملية تخطيط الإستراتيجية وقدرات التنفيذ لهذه الإستراتيجية.

#### 19. مخاطر السمعة

تشير مخاطر السمعة الى التأثيرات السلبية المحتملة التى تنشأ كنتيجة لإشانة سمعة المصرف بسبب بعض العوامل السلبية مثل الممارسات للأخلاقية ، قرارات من قبل الجهات النظامية فى حق المصرف ، عدم رضا العملاء عن أداء المصرف والشكاوى من جانبهم ، والدعايات السلبية المؤثرة على السمعة.....الخ.  
وقد قام المصرف بتقييم مخاطر السمعة مستندا الى منهج تقييم مبنى على عدة عوامل لمخاطر السمعة مستخدما أفضل الممارسات وقد توصل الى نتائج عامة فى هذا الشأن .

#### 20. التعويض القائم على المخاطرة

يقوم المصرف حاليا بتطوير إطار التعويض القائم على المخاطرة. وسوف يحدد هذا الإطار منسوبى المصرف الذين يظلمون بمخاطر ملموسة نيابة عن المصرف ، والمقاييس التى يتم استخدامها لتعقب تلك المخاطر والمواءمة بين هيكل التعويضات المتغيرة والمخاطر التى تم تحديدها. ان هيكل التعويضات المتغيرة سوف يتضمن العناصر التالية: توثيق المكافآت الخاصة بكار الموظفين ، وتخصيص مكافآت الموظفين ، وتحديد الموظفين الخاضعين لتأجيل مكافآت الأداء السنوى ، وحجم تأجيل المكافآت التى يتم استخدامها ، وآلية تأجيل المكافآت.

ان المصرف يطبق سياسة محافظة(على الموظفين) مصحوبة بجدول زمنى للتنفيذ. ولدى المصرف برنامجين للمحافظة على الموظفين :



- برنامج جنى ( خطة المساهمة من قبل الموظف) : يهدف هذا البرنامج لجذب الموظفين والإبقاء عليهم لزيادة أعمال المصرف من خلال ربط المصالح المالية للموظفين مع قيم الشراكة طويلة الأجل ، وفي نفس الوقت تزويد الموظفين بفرص استثمار وتوفير متدنية المخاطر، وقد تم تنفيذ هذا البرنامج في شهر يونيو 2013.
- برنامج منح سهم لموظف مصرف الإنماء : يهدف البرنامج الى جذب الموظفين والإبقاء على أفضل الموظفين الموجودين لتقلد الوظائف ذات المسئوليات الجوهرية وتعزيز ولاءهم عن طريق ربط المصالح المالية للموظفين مع قيم الشراكة طويلة الأجل ، وقد تم تنفيذ هذا البرنامج في شهر أبريل 2013 .

## 21. مجموعة إدارة المخاطر - الرؤية المستقبلية

لقد اكمل المصرف برنامج ERM ويركز حاليا على تنفيذ الجوانب التقنية للنظام من أجل تقوية البنية الأساسية لإدارة المخاطر ، وطبقا لذلك فإن هناك عدة مشاريع جديدة لإدارة المخاطر مخطط لها لعام 2014 و 2015 .